

إفريقيا بحاجة للمغرب.. البلد الوحيد الذي يمتلك رؤية واضحة حول مستقبله والآليات الكفيلة برفع كل التحديات الأمنية

وأكد المدير العام لمركز الدراسات الجيو-سياسية بباريس، شارل سان-برو، بمراكش، أن القارة الإفريقية بحاجة للمغرب للبلد الوحيد الذي يملك رؤية واضحة بشأن مستقبله والآليات الكفيلة برفع كل التحديات الأمنية.

واعتبر سان-برو، الذي كان يتحدث خلال جلسة عامة تحت شعار «أية استراتيجيات لمكافحة التهديدات السيبرانية.. بناء أمن المستقبل لإفريقيا»، في إطار الدورة العاشرة لمنتدى إفريقيا للأمن، أنه «لمواجهة هذه التحديات، ينبغي التوفر على رؤية واضحة وبرنامج ملموس، وهو بالضبط ما يقترحه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي طور استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية في إفريقيا».

وأوضح أنه يتعين إيلاء الاهتمام اللازم لأربع مجالات أمنية على الأقل هي الأمن ضد الإرهاب، والأمن البشري، والأمن الطاقوي

والمهوبة والطاقات التي يرتكز عليها الرخاء المستقبلي.

وارتباطا بالأمن الطاقوي، الذي يمثل «التزاما على درجة كبيرة من الأهمية»، قال سان-برو إن موضوع الأمن الطاقوي أصبح خلال العقد الماضي في صدارة أولويات السياسة العالمية، مشيرا إلى أن معظم التحليلات المخصصة للسياسة الطاقوية العالمية تركز على مصالح وسلوك الدول الكبرى المستوردة للطاقة كالولايات المتحدة والصين.

واعتبر أن الجهود التي يبذلها كبار مستوردي الطاقة لتحسين أمنهم الطاقوي من خلال إفريقيا تؤثر بشكل كبير على الأمن الطاقوي داخل القارة الإفريقية.

ومضى قائلاً إنه «في مجال الطاقات المتجددة، ينبغي الاعتراف بأن المغرب بلد رائد في هذا المجال»، موضحاً أن المملكة اكتسبت بمرور السنين خبرة جيدة في هذا المجال وتنتهج سياسة استباقية.

وتابع سان-برو أن الاقتصاديين يعتقدون أن القارة الإفريقية يمكن أن تصبح بحلول سنة 2030 واحدة من القوى الاقتصادية العالمية الكبرى بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها، مشيراً إلى أن التنمية الاقتصادية للقارة تقتضي تطوير «بنيتها الأمنية».

وخلص إلى أنه «أن الأوان لاعتماد رؤية جديدة لإفريقيا تجعل منها قارة للمستقبل غنية برجالها وأرضها وثقافتها، وذاكرة مواردها العديدة، وهو تماماً ما يقترحه صاحب الجلالة الملك محمد السادس».

وتتضمن هذه التظاهرة، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على مدى يومين، بمبادرة من المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية بشراكة مع الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية، تسليط الضوء على واقع الأمن بإفريقيا وإبراز التحديات التي يتعين على القارة مواجهتها.

كما يعتبر هذا المنتدى، المنظم حول موضوع «بناء أمن المستقبل لإفريقيا»، بمشاركة ثلة من الخبراء ومسؤولي منظمات دولية ومسؤولين مدنيين وعسكريين من عدة بلدان، فضاءاً لتحليل ومناقشة وتبادل التجارب والخبرات في هذا الميدان.

إضافة إلى الأمن البيئي.

وفي معرض تطرقه للأمن ضد الإرهاب، أشار سان-برو إلى أن جزءاً كبيراً من إفريقيا أصبح هدفاً للجهاديين الذين نفذوا هجمات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكويت وديفوار ونيجيريا، وأماكن أخرى، مضيفاً أن «التحدي السياسي والأمني الناجم عن التهديد الإرهابي أصبح يشكل مصدر قلق رئيسي».

وأضاف أنه من أجل ضمان أمنها، فالقارة الإفريقية بحاجة لكفاءة موسعة، معتبراً «أن المغرب يضطلع بدور رئيسي لبناء أمن المستقبل لإفريقيا على اعتبار أن المملكة تتوفر على الخبرة والكفاءة اللازمة في هذا المجال».

وفي ما يتعلق بالأمن البشري، أشار سان-برو إلى أن الشباب يمثلون نسبة هامة من ساكنة القارة الإفريقية، مضيفاً أن شباب إفريقيا يتمتعون بالكثير من الإبداع

قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير محمد شارف إن المغرب حقق خطوات جد متقدمة على مستوى إدماج المهاجرين، منذ تفعيل سياسة الهجرة في 2013.

وأضاف، خلال ورشة نظمت ضمن فعاليات الدورة 25 للنشر والكتاب بالدار البيضاء حول «سياسة الهجرة بالمغرب.. من إصدار تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية حول الهجرة واللجوء»، أن المملكة التزمت منذ 2013 بوضع استراتيجية ببعيد إنساني، شاملة ومسؤولة، معتبراً أن هذه المقاربة تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وتدبير تشاركي وناجح وإنساني لتوافد المهاجرين.

وأشار، في هذه الورشة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار مشاركته في فعاليات المعرض تحت شعار «الهجرة.. حقوق بلا حدود»، إلى أن نجاح مقاربة المغرب لقضية الهجرة جعلت رؤساء وزعماء بلدان إفريقية عديدة يمنحون جلالته الملك محمد السادس صفة رائد الاقتصاد الإفريقي في موضوع الهجرة، واقترح إحداث مرصد إفريقي للهجرات.

ومن جانبه، أبرز ممثل المجلس أحمد توفيق الزينبي البعد التاريخي للهجرة بالمغرب، مسلحاً أن المملكة طالما شكلت عبر تاريخها بلد استقبال، مما أسهم في إثراء التنوع المجتمعي بالمغرب.

واستعرض، في هذا الإطار، التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء، والذي أسهم في إنجاز إصلاح تشريعي، وبلورة استراتيجية وطنية جديدة في هذا المجال.

ويذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيها إلى بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية

المغرب حقق خطوات جد متقدمة على مستوى إدماج المهاجرين



تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف.

وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان سنة 2014 و2016 عن تنفيذ عمليتين للتسوية الاستثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير

نظامية، بناء على جملة من المعايير، و تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون وإعداد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، علاوة على إطلاق مسار الإصلاحات القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر.

في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي، وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي أسفر، بحسب المجلس، عن وضع سياسة جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقاً للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية

سلط خلال جلسة نظمت أول أمس بمراكش في إطار أشغال الدورة العاشرة لمنتدى إفريقيا للأمن، الضوء على استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال الوقاية ومحاربة الجريمة المعلوماتية (الجريمة السيبرانية).

واستعرضت رئيسة مصلحة مكافحة الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، ليلي الزوين، خلال هذه الجلسة حول موضوع «طبيعة ونطاق التهديدات السيبرانية.. الجهات الفاعلة الضارة، أساليب العمل»، هذه الاستراتيجية الشاملة والندمجة والتي تركز حول أربعة محاور أساسية متمثلة في الهيكل التنظيمي، وتعزيز الموارد البشرية، والاستثمار في التجهيزات والآليات اللوجستية، والوقاية.

وأوضحت الزوين، أن المديرية العامة قامت، في هذا الصدد، بإحداث 29 فرقة متخصصة في مكافحة الجريمة المعلوماتية، وأربعة مختبرات لتحليل الآثار الرقمية على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني تنظم حملات تحسيسية بالمدارس

منتدى إفريقيا للأمن بمراكش.. تسليط الضوء على استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال محاربة الجريمة المعلوماتية

إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.. بين النزاعات المستحكمة والتهديدات المستجدة».

كما تشكل هذه التظاهرة فرصة لمناقشة قضايا متنوعة ك«الاتحاد الإفريقي في مواجهة تحدي إصلاح مجلس السلم والأمن»، و«طبيعة ونطاق التهديدات السيبرانية.. الجهات الفاعلة الضارة، أساليب العمل»، و«الاستخبارات كسلاح في الحرب ضد التهديدات الأمنية الناشئة».

ويتضمن جدول أعمال التظاهرة مواضيع أخرى تشمل «الاستخبارات السيبرانية والمخاطر الرقمية»، و«الإرهاب السيبراني والتطرف في الفضاء السيبراني»، و«المنظمات الإرهابية والإجرامية الهجينة، والتهديدات والحروب الهجينة.. النحول الضروري في خدمات الأمن والدفاع»، و«آفاق الاستخبارات الفضائية والجوية».

وبموازاة مع أشغال منتدى «أفريكا سيك» المنظم من قبل المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية- الشبكة العالمية لمكافحة تطرف النساء، تقام ورشة عمل في موضوع «آفاق النوع الاجتماعي في منع التطرف العنيف»، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

السيبراني» أصبح يكتسي صبغة سيادية بالنسبة للدولة.

من جانبه، دعا النائب الأول لرئيس المجلس الأمريكي للسياسة الخارجية إيان بيرمان، إلى عدم الاستهانة بالتهديدات المرتبطة بالفضاء السيبراني، لكون الجماعات المتطرفة تستعمل الشبكات الرقمية كسلاح لها، مبرراً أن التكنولوجيا الحديثة، التي تستغلها الجهات المتطرفة، تجعل الإرهابيين أكثر فعالية.

أما مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للأمن التابع لوزارة الداخلية بدولة قطر، محمد الكواري، فأكد، من جانبه، أن إفريقيا معرضة للهجمات ذات الطابع السيبراني لكونها غير قادرة على التصدي لهذا النوع من الاعتداء، داعياً الدول الإفريقية إلى وضع إطار قانوني كفيل بمكافحة الهجمات السيبرانية.

وتتمحور أشغال هذا المنتدى، المنظم على مدى يومين، حول عدد من المواضيع، منها «إعادة تصور مفهوم الأمن في العصر الرقمي.. تغيير النماذج والمفاهيم»، و«إفريقيا في مواجهة أوجه الهشاشة المزمنة والتهديدات العابرة للحدود وغير المتناظرة»، و«دائرة الأزمات في وسط

حول الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ومن خلال، أيضاً، المنشورات التي تصدرها والأبواب المفتوحة التي تنظمها.

وأشارت المسؤولة الأمنية إلى أثر الجريمة السيبرانية على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والفكري، مسجلة أن المغرب يتوفر على إطار قانوني جد متطور في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة.

وخلصت ليلي الزوين إلى القول أن مكافحة هذا النوع من الجرائم يستدعي تنسيقاً بين مختلف الوزارات، وبين القطاعين العام والخاص، وأيضاً تظافر جهود الأسرة والمدرسة لما لهما من دور مهم في تحسيس وتوعية الفئات الناشئة بمخاطر الاستعمال السيئ للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

من جهته، ذكر مدير مكتب التحليل الاستراتيجي «لا فيجي» (فرنسا)، أوليفييه كيمبف، أن الجماعات الإرهابية أصبحت تتوفر على آليات تكنولوجية تمكنها من القيام بعملياتها على نحو سهل، مبرراً أن «الفضاء

المدير

علي أشبان

رئيس التحرير

محمد مشهوري

سكرتير التحرير

المططفى الصوفي

رقم اللجنة الثانية

للصاحفة المكتوبة:

05-008/ع-ج

الفترة والتسجيل:

05.37.76.86.20
05.37.76.86.77
فاكس:
05.37.76.63.83

الإعلانات والإشهار:

05.37.72.73.50 / 05.37.76.86.67

العنوان: 2، شارع طارق بن زياد، حسان - الرباط

التحرير:

05.37.76.86.20
05.37.76.86.77
فاكس:
05.37.76.63.83

عضو في

المغرب OJD MAROC

توزيع

السحب مطابع

www.ojd.ma

2009

05.37.70.65.57

05.37.76.63.83

http://www.harakamp.ma

harakapress@gmail.com